الأمـم المتحـدة

S/2000/1096


مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

كما هو معلوم لدى أعضاء مجلس الأمن، تُوجت عملية السلام في بوروندي بتوقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وقد عهد الاتفاق إلى الأمم المتحدة بدور خاص. فطلب منها تولي رئاسة لجنة رصد التنفيذ، وتقديم الدعم لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة، بالاشتراك مع جهات فاعلة دولية أخرى.

وتتسم ولاية لجنة رصد التنفيذ باتساع نطاقها وتعقيدها. فهي تشمل مطالبتها بالإشراف على الاتفاق وضمان تنفيذه بصورة فعالة وضمان احترام الجدول الزمني للتنفيذ والتفسير الدقيق للاتفاق، والفصل في التراعات التي قد تنشأ بين الأطراف الموقعة وإصدار أحكام بشأنها، وتوجيه اللجان واللجان الفرعية المنشأة لتنفيذ الاتفاق والتنسيق فيما بينها، وتقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

وتشمل المهام التي يُتوقع من الأمم المتحدة إنجازها بصفتها رئيسة للجنة رصد التنفيذ معظم الوظائف التي يطلب عادة من المنظمة أن تؤديها لدعم تنفيذ اتفاق سلام شامل. وفيما يتعلق بنطاق الأنشطة اللازمة لدعم عملية السلام، سيلزم تعديل الولاية السياسية الحالية للأمم المتحدة وتعزيز قدرتها في بوروندي. ويُعد نجاح اللجنة تدبيرا مهما لبناء الثقة، ومن شأنه أن يسهم في تحقيق التقدم في نواح أخرى من عملية السلام.

وليس جليا بعد تصور الأطراف في الاتفاق والبلدان المشاركة بصورة مباشرة في عملية السلام فيما يتعلق بوظائف لجنة الرصد وأعمالها والدور المتوقع أن تقوم به الأمم المتحدة بصفتها رئيسة للجنة. ومن المهم التماس آراء الأطراف بشأن هذه المسائل والمسائل المتصلة بها، وقبل الموعد المقرر لبدء عمل اللجنة في أروشا في نهاية هذا الشهر. ولهذا طلبت من ممثلي الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، برهانو دنكا، ومن ممثلي في بوروندي،

151100 151100 00-74947 (A)
0074947

جان أرنو، إجراء مشاورات مع الميسِّر ومع الأطراف البوروندية والبلدان الأعضـاء في المبـادرة الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويحدوني الأمل في أن أكون في مركز يتيح لي أن أقدم إلى مجلس الأمن في أعقـاب البعثة واجتماع أروشا، مقترحات بشأن تمديد ولاية الأمم المتحدة في بوروندي، وبشـأن الطريقة التي يمكن بها تعزيز قدرتها هناك لمساعدتها على الاضطلاع بالمهام التي أسندت إليها بصفتها رئيسة للجنة.

وفي الوقت ذاته، وإلى أن تتضح تفاصيل المهام الجديدة المطلوبة من الأمم المتحدة، أود أن أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى غايـة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان